

يدين استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية
بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

ويعيد تأكيد أهمية وقف هذه الأنشطة عن طريق فرض
الضغوط الضرورية، عند الاقتضاء، على الجماعات المسلحة وعلى
المهربين الضالعين في هذا الاستغلال وعلى سائر الجهات الفاعلة
الضالعة فيه؛

يحث جميع الدول المعنية، وخاصة دول المنطقة، على اتخاذ
التدابير اللازمة لإنهاء هذه الأنشطة غير القانونية بالشروع في تحريكها
الخاصة، بما في ذلك اللجوء، حسب الإمكان، إلى السبل القضائية،
استنادا إلى المعلومات والوثائق التي جمعها الفريق أثناء عمله وأحالتها إلى
الحكومات، وإبلاغ المجلس عند الاقتضاء.

لإقناع الناس بفائدة الجنوح للسلم. وأخيرا، أعرب الفريق
عن اعتقاده أنه لن يتسنى تنفيذ أيٍّ من توصياته ما لم يتم
التوصل إلى حل على مستوى المنطقة.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل جمهورية الكونغو
الديمقراطية إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (أنغولا) ببيان
بالنيابة عن المجلس^(٣٩٤)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن
المجلس:

.S/PRST/2003/21 (٣٩٤)

١١ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

بالديمقراطية والتنمية السلمية، وإن حذر من أن البلد ما زال
معرضا للأخطار من جراء اضطراب الأحوال في المنطقة دون
الإقليمية، وأنه ما تزال هناك تحديات، وخاصة فيما يتعلق
بإعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة. وأشار الأمين
العام إلى أنه اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، سيحل
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا
الوسطى محل البعثة. وسيدعم المكتب الجهود التي تبذلها
الحكومة لتوطيد السلام والديمقراطية في جمهورية أفريقيا
الوسطى، وأضاف أن التحضيرات قد بدأت لبرامج إعادة
الهيكلية وتسريح المقاتلين.

وفي الجلسة، أدلى الرئيس (الأرجنتين) ببيان بالنيابة
عن المجلس^(٣)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يشي على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى
والممثل الخاص للأمين العام نظرا لما أسهما به في مجال استعادة السلام
والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

يسلم بالتقدم الهام الذي أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا
الوسطى في تنفيذ اتفاقات بانغي؛

.S/PRST/2000/5 (٣)

المقرر المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (الجلسة
٤١٠١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٠١ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير
٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير التاسع للأمين
العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١).
ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أن سلطات جمهورية أفريقيا
الوسطى قبلت فيما يبدو باحتمال انسحاب البعثة في ١٥
شباط/فبراير ٢٠٠٠، رغم أنها كانت تفضل تأجيل
الانسحاب حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأشار
الأمين العام إلى أنه تلقى رسالة من رئيس الجزائر، الذي
يتولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية^(٢)، يبحث فيها على إتاحة
الفرصة للحكومة لتوطيد أركان السلام، وأفاد أنه رد
بالتأكيد على أهمية تصميم الأطراف على توطيد ما تم
إحرازه من تقدم. ورأى الأمين العام أن شعب وحكومة
جمهورية أفريقيا الوسطى قد اظهرا التزامهما الراسخ

(١) S/2000/24، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧١ (١٩٩٩).

(٢) في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لم تعد منظمة الوحدة الأفريقية قائمة،
وحل محلها الاتحاد الأفريقي.

المشاركين في مظاهرة نظمتها المعارضة تحدياً لحظر أعلنته الحكومة، واحتجزت ٧٣ شخصاً، من بينهم أربعة من أعضاء البرلمان، وصف الحالة الاجتماعية الراهنة في البلد بأنها "متفجرة". وعلاوة على ذلك، حذر الأمين العام من أن الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية يترك أثراً سلبياً على جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال ازدياد تدفق اللاجئين، وأفاد أنه أوفد مبعوثاً خاصاً لتقييم أثر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطات من ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة، ونائب رئيس البنك الدولي للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة. وأثناء الجلسة، أدلى بيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى^(٥)، والمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكفونية.

وعرض ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقرير الأمين العام، وأكد ازدياد التوتر بين الحكومة والمعارضة، حيث تعتمد الحكومة على إرجاء الحوار بينما يبدو أن المعارضة تفضل الصدام وتدعو إلى استقالة الرئيس. وحذر من الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ما زالت محفوفة بالمخاطر، وهو ما ينطبق على حالة حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بـ "عدالة قضاء الحي" وحالة المحتجزين. ومع إشارته إلى أن الحالة الأمنية ظلت هادئة وتم إحراز تقدم في نزع السلاح وإعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع، فقد أشار إلى أنه لم

(٥) كانت جمهورية أفريقيا الوسطى ممثلة بوزير وزير النهوض بالمسؤولية المدنية المسؤول عن العلاقات مع البرلمان فيها.

يحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الوفاء بمتطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي وتثبيت الأوضاع المالية، المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية؛

يوحى بالقوانين الثلاثة المتعلقة بإعادة تشكيل القوات المسلحة، التي أصدرتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى؛

يوحى بصورة خاصة بالقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن حل القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية؛

يوحى بقرار الأمين العام، الذي حظي بموافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لفترة أولية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، برئاسة ممثل الأمين العام.

المقرر المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٦٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٦١ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى^(٤).

وأشار الأمين العام في تقريره، وهو الثاني له عن ذلك الموضوع، إلى أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تدعو إلى القلق الشديد. وحذر من أن عدم قيام أي حوار بين الحكومة والمعارضة لا يسهم في تدعيم مؤسسات الديمقراطية الفتية في البلد. وفي الوقت نفسه، رحب الأمين العام بأن مؤسسات بريتون وودز قد بدأت في تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد أصبحت مضطربة بشدة وتتسبب في إضرابات وقلقل اجتماعية. وبعد أن أفاد أن قوات الأمن قامت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر بتفريق

(٤) S/2001/35، المقدم عملاً ببيان الرئيس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/5).

حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على بدء الحوار، ودعوا المعارضة إلى الاستجابة بشكل بناء لأية مبادرة من ذلك القبيل.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتصدي للمشكلات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشادوا بالمساعدة المقدمة من مؤسسات بريتون وودز. ورحب بعض أعضاء المجلس بموافقة صندوق النقد الدولي على تخفيف عبء ديون البلد^(٩). وأعرب عديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء التأخيرات في صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وهو ما أسهم في التوترات السياسية والاجتماعية، وحال دون حسن عمل المؤسسات العامة في البلد.

وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تداعيات الصراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة اثر التدفق الجديد للاجئين وازدياد تداول الأسلحة الاتجار بها. وقال كثير من الأعضاء إنهم يتطلعون قدما إلى تلقي توصيات من الممثل الخاص للأمين العام بشأن هذه المسألة.

وأكد ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى مجددا اهتمام حكومته بتوطيد أركان المؤسسات الديمقراطية في البلد، على الرغم من منطلق الجاهمة الذي يتبعه "بعض الزعماء السياسيين المتطرفين". وأكد، علاوة على ذلك، أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تشهد أزمة سياسية، حيث أن ٩٥ في المائة من المؤسسات التي نص عليها الدستور تعمل بصورة طبيعية؛ وإنما تشهد أزمة اجتماعية ترجع جذورها إلى سنوات التسعينات من القرن الماضي، وهي التي تسببت في تراكم

يتحقق أي تقدم ملموس في مجالي التسريح وإعادة الإدماج^(٦).

وأفاد نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة أن البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الدمج قد انتهى، بمساعدة من البرنامج الإنمائي، من وضع الشروط الفنية لتنفيذ البرنامج، وينتقل إلى مرحلته الأولى^(٧).

ورأى نائب رئيس البنك الدولي للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة أن المؤسسات الدولية يمكنها أن توفر بعض الغوث المؤقت لمشاكل ملحة مثل متأخرات رواتب العاملين في الخدمة المدنية، ولكن الجهود العازمة والثابتة من جانب الحكومة هي وحدها التي يمكن أن تتصدى لجذور الأزمة - وضعف الحكم بصفة خاصة - وتوفير الحل الدائم^(٨).

وأثناء المناقشة، أعرب معظم المتكلمين عن قلقهم الشديد إزاء التوترات السياسية وانعدام الحوار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي قال كثيرون منهم إنها تمثل عقبة أمام توطيد أركان المؤسسات الديمقراطية الجديدة في البلد، وتهدد بتبديد التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأربع أو الخمس السابقة. وفي حين رحبوا بالتقدم الذي أحرزه مكتب دعم بناء السلام فيما يتعلق بتزع السلاح وإعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع، فقد أعربوا عن أسفهم لبطء وتيرة برنامج التسريح وإعادة الإدماج. وشدد معظم المتكلمين على أهمية المشاركة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأكدوا أن توفر الإرادة السياسية من جانب الشعب أمر لازم للتحرك في اتجاه الحوار والمصالحة الوطنية. وحث عدد من المتكلمين

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (موريشيوس)؛ والصفحة ١٣ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٩ (الصين)؛ والصفحة ٢١ (أيرلندا)؛ والصفحة ٢٥ (تونس).

(٦) S/PV.4261، الصفحات ٣ إلى ٥.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

يُثني على الجهود التي ما فتئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام يبذلانها من أجل المساهمة في السلام والاستقرار، ويعرب عن قلقه العميق إزاء التوترات السياسية والاجتماعية التي برزت من جديد في الآونة الأخيرة، ويلاحظ بقلق عدم وجود حوار بين الحكومة والمعارضة؛

يرحب بما ورد من مساهمات من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لتدعيم المالية العامة؛

يشجع بقوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تبذل كل ما بوسعها من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، واتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية؛

يشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ التدابير المالية اللازمة لاستئناف برنامج التسريح وإعادة الإدماج،

يحث جميع العناصر الفاعلة السياسية على تخفيف حدة التوتر؛
يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه بانتظام على ما يتم إحرازه من تقدم، وأن يقدم إليه تقريراً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

المقرر المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٤٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٤٧ المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٤). وأفاد الأمين العام، في تقريره، أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد ازدادت تفاقماً من جراء محاولة الانقلاب غير المتوقعة، التي حدثت ليلة ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١. ومشيراً إلى إدانته وإدانة مجلس الأمن لمحاولة الانقلاب، فقد أفاد أن رئيس الجمهورية السابق، الجنرال أندريه كولينغبا، قد أعلن مسؤوليته عن المحاولة.

وأوضح الأمين العام أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قد رفضت عرضاً للتفاوض من جانب الجنرال كولينغبا، مما أدى

التأخيرات في صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وأضاف أن تلك المشكلة الاقتصادية المتراكمة قد تفاقمت من جراء أزمة الوقود وتأثيرات الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، أشار الممثل إلى أوجه التحسن في حالة حقوق الإنسان في بلده. وفي حين أشار إلى أن بعض "الساسة الفاسدين" يواصلون أنشطتهم التخريبية وغير المسؤولة، فقد أوضح أن الحزب الحاكم لا يمتلك أي ميليشيا. وأشار إلى أن حكومته تؤكد مجدداً أن صدرها مفتوح للحوار، وأضاف أن قادة المعارضة "يحضرون أحياناً" بعض المناسبات غير السياسية^(١٥).

وحذر المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكفونية من أن الأزمة الاجتماعية وانعدام الحوار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن يعرضاً للخطر جهود المصالحة. وبعد أن ذكّر بالجهود التي بذلتها منظمته وأعضاؤها في جمهورية أفريقيا الوسطى، أفاد أن بعثة أوفدتها منظمته بمبادرة من الأمين العام قد أوصت بإجراء تقييم شامل لتنفيذ اتفاقات بانغي وخطة المصالحة الوطنية بغية تجديد الحوار بين جميع الجهات الفاعلة في البلد^(١٦).

وفي الجلسة ٤٢٦٢ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٧). وعندئذ، أدلى الرئيس (سنغافورة) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٨)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ إلى ٣١.

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٤.

(١٢) S/2001/35.

(١٣) S/PRST/2001/2.

(١٤) S/2001/660، المقدم عملاً ببيان الرئيس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/5).

يشدد على أهمية القضاء على الفقر وتسديد الديون
والإدارة العامة.

المقرر المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٨٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٨٠ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام
عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٦). ووصف الأمين
العام، في تقريره، الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في
أعقاب محاولة الانقلاب بأنها زعزعت الاستقرار بشكل
خطير، وأنها تتطلب مساعدات خارجية عاجلة وكبيرة.
وأشار إلى أن الفترة التي أعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة قد
شهدت توترا سياسيا شديدا حيث لم يعد الحوار السياسي
مطروحا على جدول الأعمال؛ وتدهورا اقتصاديا حادا
حيث عجزت الدولة عن صرف المرتبات للموظفين
العموميين بصورة منتظمة؛ وتوترا اجتماعيا كامنا؛ واختلالا
أمنيا حيث ظلت الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمتد
إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال ازدياد انتشار
الأسلحة وتدفق اللاجئين. وأضاف الأمين العام أن أكثر من
٢٠ ٠٠٠ شخص قد فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء
أعمال العنف التي أحاطت بمحاولة الانقلاب، وعبر معظمهم
الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى أن
وجود عدد من الانقلابيين المزعومين بين أولئك اللاجئين
يشكل أمرا مثيرا للقلق المشروع بالنسبة لسلطات أفريقيا
الوسطى، التي قامت منذ ذلك الحين بإغلاق الحدود بين
الدولتين. وأوصى الأمين العام بتعزيز ولاية مكتب دعم بناء
السلم، مع التركيز بصفة خاصة على تشجيع الحوار
السياسي والمصالحة الوطنية؛ ورصد الحالة الأمنية وإنشاء آلية
للإنذار المبكر؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم

(١٦) S/2001/886، المقدم عملا ببيان الرئيس المؤرخ ١٧ تموز/يوليه
٢٠٠١ (S/PRST/2001/18).

إلى تواصل المواجهات بين الموالين للحكومة والانقلابيين حتى
٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأضاف أن الرئيس آنغ-فيلكس
باتاسي قد أكد مجددا أن محاكمة الانقلابيين ستتم في إطار
الشفافية ويمكن أن يحضرها مراقبون دوليون، وطلب إفاد
وفد من مجلس الأمن إلى بانغي للتحقق من العثور على
أسلحة في منزل الرئيس السابق كولينغا. وأشار الأمين العام
إلى أن محاولة الانقلاب قد زادت من تعقيد الحالة الاجتماعية
والاقتصادية المتوترة بالفعل، وأدت إلى ازدياد انتهاكات
حقوق الإنسان. وبعد أن أشار الأمين العام إلى أن جبهة
تحرير الكونغو، بقيادة جان بيير بمبا، كانت تدعم الرئيس
باتاسي أثناء محاولة الانقلاب، وأعرب عن قلقه من أن أثر
الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتخذ بعدا
سياسيا، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والإنسانية والأمنية
القائمة بالفعل. غير أنه أشار إلى أن زيارة قام بها في الآونة
الأخيرة وفد كونغولي إلى بانغي قد أزالته فيما يبدو
أسباب سوء التفاهم بين الحكومتين.

وفي الجلسة، أدلى الرئيس (الصين) ببيان بالنيابة عن
المجلس^(١٥)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يكرر الإعراب عن إدانته لمحاولة الانقلاب التي حدثت مؤخرا
في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة المخوفة بالخطر في ذلك البلد،
وإزاء استمرار أعمال العنف؛

يدين بقوة مقتل منسق شؤون الأمن التابع لمنظومة الأمم
المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويحث على تقديم مرتكبيه إلى
العدالة؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر
٢٠٠١ توصيات حول كيفية زيادة مساهمة الأمم المتحدة في إنعاش
البلد؛

يحث جميع الدول التي أعلنت تعهدات على الوفاء بتلك
التعهدات؛ ويدعو مؤسسي بريتون وودز إلى وضع برامج مع البلد؛

(١٥) S/PRST/2001/18

التالية، من الإسهام في حل مشكلات الإدارة الاقتصادية في البلد^(٢٠).

وأعرب كل المتكلمين عن قلقهم إزاء الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحالة حقوق الإنسان والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأكدوا الحاجة لبرنامج متنسق للتصدي للتحديات العديدة المتصلة ببناء السلام في ذلك البلد. وفي ذلك الصدد، جرى التأكيد بصورة متكررة على أنه في حين أن مسؤولية إحراز التقدم تقع في المقام الأول على عاتق مواطني أفريقيا الوسطى أنفسهم، فإن المساعدات الدولية تظل تنسم بأهمية حاسمة. وأشار بعض الوفود إلى أن جهود بناء السلام ليست أمرا يخص مجلس الأمن وحده، بل ينبغي أن تشمل مجموعة متنوعة من الشركاء الدوليين، وأنها تقتضي تنسيقا أكبر بين المجلس وسائر أجهزة الأمم المتحدة^(٢١).

وبالنسبة للتحديات الاجتماعية-الاقتصادية التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، أعرب معظم المتكلمين عن قلقهم بصفة خاصة إزاء تأخر صرف مرتبات الموظفين العموميين وإزاء قرار البنك الدولي إيقاف مدفوعاته إلى البلد عقب عجز السلطات عن تسديد ديونها الخارجية. وأعرب العديد من المتكلمين عن أملهم أن يستأنف البنك الدولي سريعا مدفوعاته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى^(٢٢). وفي ذلك السياق، كرر ممثل جامايكا الإعراب عن رأيه القائل بأن برامج التكيف الهيكلي كثيرا ما تتبع نظما بالية ولا تأخذ في

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (بنغلاديش).

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (تونس)؛ والصفحة ١١ (الصين).

السياسي لتعبئة الموارد بغية إعادة بناء اقتصاد البلد. وأكد الأمين العام أن الولاية المنقحة المقترحة للمكتب تستلزم تعزيزا ملموسا لموارد المكتب البشرية والمالية والمادية، واقترح تمديد ولاية المكتب المعزز لمدة سنة إضافية بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين من ممثل الأمين العام، ومن المدير القطري للبنك الدولي. وأثناء الجلسة، أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلا بلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(١٧) ومصر^(١٨).

وبالإضافة إلى عرض تقرير الأمين العام، استعرض ممثل الأمين العام الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في التخفيف من التوترات السياسية والاجتماعية. وأشار إلى أنه في حين كانت الجهود تجري في المجالين الاقتصادي والأمني، أدت محاولة الانقلاب إلى تفاقم الحالة إلى الدرجة التي أصبح معها البلد "شبه مدمر بالكامل"، ودعا شركاء البلد إلى أن يقدموا مساعدة طارئة تتناسب والحالة^(١٩).

واستعرض المدير القطري للبنك الدولي الجهود التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تحسين إدارتها الاقتصادية. وأعرب عن أمله في أن يتمكن البنك الدولي، خلال الأشهر

(١٧) انضم إلى البيان كل من إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولبنان ومالطة وهنغاريا.

(١٨) دُعي ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة، ولكنه لم يدل ببيان.

(١٩) S/PV.4380، الصفحات ٣ إلى ٥.

الوسطى، وأدانوا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف خارج إطار القانون من جانب الحكومة. ودعا بعض الوفود سلطات أفريقيا الوسطى إلى احترام التزاماتها بكفالة محاكمة نزيهة وشفافة للمسؤولين عن التحريض على أعمال العنف المتصلة بمحاولة الانقلاب^(٢٦).

وفيما يتعلق بتوصيات الأمين العام بتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم للمقترحات، وإن رأى بعض الوفود أنه يتعين أن يتلقى المجلس المزيد من التوضيحات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية^(٢٧). وفي الوقت نفسه، حذرت ممثلة سنغافورة من إسناد مهام جديدة إلى مكتب دعم بناء السلام دون ضمان توفير موارد كافية له، وإلا ستتسبب مصداقيته على أرض الواقع^(٢٨). وأوضح ممثل الولايات المتحدة أن أي زيادة في الموارد للمكتب تتوقف على التزام الحكومة بالعمل مع المكتب وإظهار تقدم في تحسين الحوار السياسي الداخلي^(٢٩). وقال ممثل فرنسا إن المجلس ربما يكون قد "أفرط" في تقليل الوجود الدولي عقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعرب عن تأييده لتعزيز مكتب دعم بناء السلام. كما اقترح فكرة رمزية بترقية ممثل الأمين العام إلى رتبة الممثل الخاص للأمين العام^(٣٠).

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (أيرلندا).

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢١ (فرنسا).

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

اعتبارها الظروف الخاصة الموجودة في حالات بناء السلام بعد الصراع^(٣٣).

وأكد معظم المتكلمين على أهمية إعادة هيكلة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتحسين الجهود المبذولة لجمع الأسلحة من كافة أنحاء البلد. ومع ملاحظة الأثر المزعزع للاستقرار الذي تركه الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحالة الهشة بالفعل في جمهورية أفريقيا الوسطى، رحب عدد من الوفود بالتعاون الوثيق بين ممثلي الأمين العام والبلدين، وشددوا على أهمية الحوار بين كافة بلدان المنطقة. وفي ذلك السياق، أعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء تدفقات اللاجئين، وآلاف اللاجئين الذين فروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب محاولة الانقلاب، وخاصة ما تردد عن وجود عدد من الانقلابيين بينهم. ولاحظ ممثل الولايات المتحدة أنه لتمكين هؤلاء اللاجئين من العودة، ينبغي للحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكون مفتوحة، وأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تبرهن لأولئك اللاجئين على أنهم لن يتعرضوا للأذى إذا ما عادوا^(٣٤). واتفق ممثل الاتحاد الروسي مع القول بأن اللاجئين قد تركوا البلد بسبب المخاوف من الاضطهاد الطائفي، ويجب تمكينهم من العودة إلى ديارهم دون الخوف على سلامتهم^(٣٥). ودعا ممثل المملكة المتحدة لأن يتم تيسير إعادة إدماج القوات التي فرت نتيجة لعمليات الانتقام التي أعقبت محاولة الانقلاب بدلا من توسيع القوات المسلحة من خلال التجنيد^(٣٥).

وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان بصورة عامة في جمهورية أفريقيا

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

المقرر المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٢٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٢٧^(٣٣) المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دعا المجلس ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة. وأدى الرئيس (الكامبيرون) بيان بالنيابة عن المجلس^(٣٤)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بعقد مؤتمر قمة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في ليرفيل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ للنظر في الحالة السائدة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد؛

يؤيد بقوة اعتزام رئيس جمهورية تشاد زيارة بانغي في القريب العاجل؛

يرحب أيضا بما أبداه الاتحاد الأفريقي من استعداد لمواصلة مساهمته في الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أفريقيا الوسطى على النحو الوارد في البيان الصادر عن الدورة العادية الخامسة والثمانين للجهاز المركزي لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في أديس أبابا بإثيوبيا؛

يعرب عن تأييده الكامل لقرار نشر قوة مراقبة دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى تتألف من عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ فردا من جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون والكامبيرون ومالي لأداء المهام الثلاث الرئيسية التالية: ضمان سلامة رئيس دولة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومراقبة وضمان الأمن على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمشاركة في إعادة تنظيم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله، بإقامة اتصال مناسب مع قوة المراقبة الدولية؛ ويدعو قيادة قوة المراقبة الدولية إلى تقديم تقارير دورية، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل

(٣٣) في الجلسة ٤٥٧١ المعقودة كجلسة خاصة في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الجلسة ٤٦٥٨ المعقودة كجلسة خاصة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أجرى المجلس مناقشة مع رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى.

(٣٤) S/PRST/2002/28

وفي الجلسة ٤٣٨٢ المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دعا المجلس ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة، وأدرج مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى^(٣١). وأدى الرئيس (فرنسا) بيان بالنيابة عن المجلس^(٣٢)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعرب عن بالغ قلقه المستمر إزاء الحالة المضطربة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

يكور نداءه إلى جميع الأطراف لإجراء حوار سياسي وتحقيق المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وفقا لروح ميثاق المصالحة الوطنية؛ ويدعو السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إتباع المعايير المقبولة دوليا في مراعاة الأصول القانونية في التحقيقات والمحاكمات ذات الصلة بالأشخاص المشاركين في محاولة الانقلاب التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠١؛

يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، على النظر، بالتشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وممثل الأمين العام، في الطرق الكفيلة بتعزيز قدرات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إدارة شؤونها الاقتصادية والمالية بما في ذلك من خلال إعارة خبراء رفيعي المستوى؛

يحيط علما مع الاهتمام بعزم الأمين العام على القيام بالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بتوسيع نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزه وفقا لما جاء في الفقرة ٢٩ من تقريره المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛

يؤكد الحاجة إلى مواصلة إعادة تشكيل القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من القيام بدورها بفعالية وإخلاص ونزاهة، لخدمة شعب أفريقيا الوسطى؛

يشير أيضا إلى أهمية تنفيذ برنامج فعال لجمع الأسلحة.

(٣١) S/2001/886

(٣٢) S/PRST/2001/25